"اشتري من السعودي واترك الأجنبي": دعوة "عُنصرية" تدعو للشراء من "المُواطن" وترك "المُقيم"..

نُشطاء يؤكّدون أن الأرزاق بيد الخالق واتهامات للوافدين بالسرقة والمُشاركة في تقسيم الرزق وتعجّب من "أخلاق الشعب".. المُقيمون الحلقة الأضعف في مسلسل "التقشّف" والحكومة تحاول تجنّب الانتقادات.. دول الخليج أرض طاردة للعاملين فيها بعد سنوات

عمان- "رأي اليوم"- خالد الجيوسي:

يبدو أن ضُغوطات "عاصفة التقشّف" بدأت تُعطي أُكلها، وعليه بدأ الشارع السعودي إعلان "الاستياء" العام من تواجد المُقيمين الأجانب على أراضيهم، حيث لا يُمكن العيش معهم إلا ضمن بنود، وأسس الرفاهية وحدها.

عبر موقع التدوينات القصيرة "تويتر"، ظهرت دعوة عُنصرية تحت عنوان وسم "هاشتاق"، "اشتر من السعودي واترك الأجنبي"، حيث دعا النشطاء إلى ضرورة الشراء من السعودي وحده، سواء من بقالة، أو محل جوّالات،… الخ، حتى يستطيع السعودي الاسترزاق، إلى جانب ترك "الأجنبي" الذي بات يُشاركه لقمة عيشه.

بدورهم عبّر بعض المُغرّدين عن امتعاضهم، من تلك الدعوات التي وصفوها بالمريضة والعُنصرية، وأكّدوا أن الله وحده رازق الجميع، وتساءلوا عن أخلاق الشعب المُتدنية، فمتى كنا كذلك، تعجّبوا.

"عبادي" حمد الله أن الرزق بيد الخالق، ناصر خميس اتهم الوافدين بالغش والسرقة، وعبّر عن تأييده لعدم الشراء من الوافد، أبو ملاك بدوره اعتبر أن كل البائعين سواسية عنده، أما عبدالله فرحات فقد وصف الوسم بالتخريبي.

مراقبون، يرون أن الحلقة الأضعف في سلسلة من حلقة طويلة من إعلانات مُتتالية عن "تقشّف" ملموس بدأ يشعر به المواطن، الأضعف هم المُقيمين الأجانب، فهؤلاء لا بد للحكومة قبل غيرها تحميلهم المسؤولية عن تردّي الأوضاع، والإيحاء بأن فرض الرسوم على إقاماتهم، و"حلب" جيوبهم سيُعطي نتائجه، وعليه بحسب مراقبين ربّما يحدث تناغم بين الحكومة والشعب ضد الوافدين، ويُجنّب السلطات الانتقادات اللاذعة

التي تُحمّلها مسؤولية هذا التردّي الاقتصادي.

"رأي اليوم" تواصلت مع بعض المُقيمين "العرب" على الأراضي السعودية، واستفسرت منهم عن طبيعة حالهم في ظل تلك التغيّرات الحاصلة في التعامل معهم، سواء من ناحية فرض الرسوم، أو التعامل في حياتهم اليومية، فتعدّدت إجاباتهم بين التأكيد والنفي، حيث ذهب البعض إلى التأكيد على روح الشعب السعودي الإنسانية، وحمّل بعض القرارات الرسمية، مسؤولية الاستياء الشعبي من تواجدهم، وذهب البعض الآخر إلى التعبير عن استيائه من "الفوقية" التي بات يتعامل معهم فيها بعض السعوديين، خاصة المُتعلّمين، الذين يشعرون أن هناك من يُزاحمهم في الوظائف العُليا.

مختصون في الشأن المحلي، يؤكّدون أن دول الخليج العربي بشكل عام بعد خمس سنوات على الأقل، ستتحوّل بعد القرارات المُجحفة بحق المقيمين على أراضيها، إلى أرض طاردة لا جاذبة لهم، لكن يبقى السؤال بحسب مختصين عن قُدرة تلك الدول على مُواجهة الصعوبات، في ظل غياب تام للمُقيمين، والوافدين على أراضيها، فمنذ عشرات السنوات وهم يعتمدون على غيرهم، يتساءل مختصون.